

Studying the Inflationary Gaps in Syria from 2000 to 2016

Dr. Rami Ali Zedan *

(Received 8 / 9 / 2018. Accepted 24 / 2 / 2019)

□ ABSTRACT □

This paper examines the effect of inflationary gaps on per capita GDP in Syria during the period from 2000 to 2016. The aim of this research is to study the change in per capita GDP and whether the inflationary gaps have any effect on its decline. , The independent variable is the inflationary gaps, and the dependent variable is per capita GDP. The analytical descriptive approach was used in this research. Results of the statistical analysis showed that per capita GDP decline in Syria was not caused by inflationary gaps.

Key words: Inflationary forces, inflation, index, inflationary gaps, per capita output

* Associated profesor at the Faculty of Hospitals Management. Al Andalus University for Medical Science in Cadmus.

تأثير الفجوات التضخمية في سورية على نصيب الفرد الواحد من الناتج من عام 2000 ولغاية عام 2016.

د. رامي علي زيدان *

(تاريخ الإيداع 8 / 9 / 2018. قُبل للنشر في 24 / 2 / 2019)

□ ملخص □

تناول هذا البحث تأثير الفجوات التضخمية، على نصيب الفرد الواحد من الناتج في سورية، خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2016. حيث هدف البحث إلى دراسة التغير الحاصل في نصيب الفرد الواحد من الناتج، وهل كان للفجوات التضخمية تأثيراً سلبياً على الانخفاض الذي حصل فيه، وذلك بافتراض أن المتغير المستقل هو الفجوات التضخمية، والمتغير التابع هو نصيب الفرد الواحد من الناتج. وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في البحث، مع الاستعانة ببعض الأدوات الإحصائية المساعدة. وبعد الدراسة، تم التوصل إلى نتيجة مفادها أنه لم يكن تراجع نصيب الفرد الواحد من الناتج في سورية، سببه الفجوات التضخمية.

الكلمات المفتاحية: قوى تضخمية، تضخم، الرقم القياسي، فجوات تضخمية، نصيب الفرد الواحد من الناتج.

* أستاذ مساعد - كلية إدارة المشافي. جامعة الأندلس الخاصة للعلوم الطبية بالقدموس.

مقدمة:

يعد التضخم من أخطر المشاكل التي تواجه اقتصاديات الدول والاقتصاد العالمي على حد سواء، مما يجعل منه مشكلة اقتصادية محلية وعالمية بامتياز، وأحد أهم ما يُورق فكر رجال الاقتصاد والمجتمع والسياسة والصحافة، والشارع العام بالعموم. والتضخم ظاهرة طبيعية وغير مثيرة للقلق عندما يكون بمعدلات منخفضة وعلى مدار فترات طويلة من الزمن (التضخم الزاحف)، لكن الخطورة تكمن عندما يكون بمعدلات مرتفعة نسبياً فأكثر.

أهمية البحث وأهدافه:

الفجوات التضخمية في اقتصاد ما، لها تأثير سلبي على نصيب الفرد من الناتج، إذا كانت في حالة ازدياد دائم ومستمر، بمعنى أن الفجوات ليس بالضرورة أن يكون تأثيرها سلبياً على نصيب الفرد من الناتج بشكل دائم. هذا ويهدف البحث إلى ما يأتي: - دراسة الفجوات التضخمية في سورية. - دراسة نصيب الفرد الواحد من الناتج. - هل كان للفجوات تأثير على تغير نصيب الفرد؟

مشكلة البحث:

إن تراجع نصيب الفرد الواحد من الناتج في بلد ما، له انعكاسات اقتصادية واجتماعية سيئة. في بحثنا هذا سنلاحظ تراجع نصيب الفرد الواحد من الناتج في سورية اعتباراً من عام 2008، حيث سندرس مدى علاقة الفجوات التضخمية بذلك.

منهج البحث وأدواته:

سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على وصف وتحليل الظاهرة المدروسة، خلال فترة الدراسة، وسوف نستخدم بعض الأدوات الإحصائية لدراسة العلاقة الارتباطية وتحليل متانتها، وذلك من خلال دراسة معامل الارتباط البسيط (البيرسوني) بين الفجوات التضخمية، ونصيب الفرد من الناتج.

مكان وزمان البحث: المكان: سورية. الزمان: من عام 2000 حتى عام 2016.

متغيرات البحث:

المتغير المستقل (X): الفجوات التضخمية في سورية خلال الفترة (2000 حتى 2016).

المتغير التابع (Y): نصيب الفرد الواحد من الناتج خلال الفترة (2000 حتى 2016).

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة بين الفجوات التضخمية (X)، ونصيب الفرد من الناتج (Y)، في سورية، خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2016، ونُعبر عن ذلك بوضع هذه الفرضية كما يلي:

$$H_0: R_{xy} = 0$$

الفرضية الثانية: توجد علاقة بين الفجوات التضخمية (X)، ونصيب الفرد من الناتج (Y)، في سورية، خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2016، ونُعبر عن ذلك بوضع هذه الفرضية كما يلي:

$$H_1: R_{xy} \neq 0$$

الدراسات السابقة: توجد الكثير من الدراسات التي تطرقت إلى موضوع التضخم في سورية، أما موضوع الفجوات التضخمية فلم نجد أي دراسة مستقلة بذاتها عن الموضوع، لذلك يأتي بحثنا ليسلط الضوء على موضوع التضخم من زاوية الفجوة التضخمية.

تعريف التضخم: توجد عدة تعاريف للتضخم، وهي وإن اختلفت من حيث الزاوية التي يُنظر إليها للتضخم، إلا أنها بالمحصلة تدل على معنى واحد، هو تراجع القدرة الشرائية لوحدة النقد، وانخفاض مستوى الدخل الحقيقي. وبالعوموم يمكن تعريف التضخم بأنه (العمار، 1995، ص 160) عدم استجابة العرض الكلي لعوامل الإنتاج، إلى الطلب الكلي الفعلي، والذي يؤدي على الغالب إلى ارتفاع متواصل في مستوى الأسعار.

أنواع التضخم: توجد عدة أنواع للتضخم يمكن تبيان أهمها كما يلي:

1. **التضخم الجامح (المُفرط ، الشديد):** يُوصف التضخم بأنه جامحٌ إذا تزايدت معدلات الإرتفاع في المستوى العام للأسعار بشكل مرتفع خلال فترة زمنية قصيرة. ومن أمثلته (الحجار ورزق، 1999، ص 235) ما حصل في المجر /هنغاريا/، حيث بلغ المعدل الوسطي الشهري للتضخم (19800 %) خلال الفترة بين آب 1945 وتموز 1946. أو كما حدث في ألمانيا في الفترة الممتدة بين 1922 . 1923، حيث انهار النظام النقدي الألماني تحت ضغط النفقات وسداد الديون وأعباء إعادة بناء ما تهدم بفعل الحرب، حيث بلغ المعدل الوسطي الشهري لنمو التضخم (322 %). فقد ارتفع مؤشر السعر في ألمانيا (سامويلسون، 2006، ص 707) منذ يناير 1922 وحتى نوفمبر 1923 من (1) إلى (10000000000). وفي سنة 1924 (هرمز، 2008، ص 373) اضطرت ألمانيا إلى إلغاء عملتها الوطنية /المارك/ واستبداله بعملة جديدة /الرايشمارك/ وأعلنت قيمته على أساس أن المارك الجديد /الرايشمارك/ يساوي مليار مارك قديم ... أو كالارتفاع الحاصل حالياً في الأسعار في سورية منذ بداية الحرب العدوانية عليها في آذار عام 2011 وحتى تاريخه، حيث ازداد المستوى العام للأسعار 10 أضعاف، وفي بعض السلع أكثر من ذلك بكثير.

2. **التضخم الراكض:** عندما يتزايد المستوى العام للأسعار (25 %) سنوياً على مدار سنوات متتالية.

3. **التضخم الماشي:** عندما يتزايد المستوى العام للأسعار بحدود (4 % حتى 10 %) سنوياً على مدار سنوات متتالية.

4. **التضخم الزاحف:** عندما يتزايد المستوى العام للأسعار أقل من (4 %) سنوياً، على مدار سنوات متتالية.

5. **التضخم الجزئي:** يحدث في بعض السلع والخدمات (وليس جميعها).

الفجوة التضخمية (أو ما يُعرف بمعيار فائض الطلب) في سورية من عام 2000 ولغاية 2016:

كيفية حساب القوى التضخمية:

يتمثل المظهر العام للتضخم في الإرتفاع المتواصل للأسعار، إلا أنه يجب التأكد أن ارتفاع المستوى العام للأسعار، مُقاساً برقم قياس أو آخر - وإن كان يُشير إلى وجود التضخم - لا يعتبر سبباً لوجودها، بل هو نتيجة لوجود قوى تضخمية تتبع حالات الإختلال في الاقتصاد الوطني.

وقد اختلفت النظريات الاقتصادية، واختلف الاقتصاديون أيضاً في تفسير ظهور تلك القوى التضخمية. واستناداً لهذه النظريات اشتق الاقتصاديون معايير ومقاييس مختلفة لقياس تلك القوى التضخمية، ومعدلات التضخم، ولعل أهم تلك المعايير:

1. معيار الاستقرار النقدي (أو ما يُعرف بمعيار الضغط التضخمي).

2. معيار الرقم القياسي للأسعار.

3. معيار الفجوة التضخمية (أو ما يُعرّف بمعيار فائض الطلب) وهو ما يهمننا في بحثنا هذا. تُمثّل الفجوة التضخمية الفرق بين الطلب الكلي على السلع والخدمات والعرض الكلي، أي أنه إذا لم يقابل الزيادة في حجم الطلب الفعال زيادة مماثلة في حجم الإنتاج والعرض من السلع والخدمات، ينشأ فائض طلب ينصبُّ أثره بالكامل على رفع المستوى العام للأسعار، حيث يواجه الاقتصاد حالة من التضخم البحث. والفجوة التضخمية يمكن حسابها كما يلي:

(الفجوة التضخمية = إجمالي الاستخدامات - إجمالي الموارد).

حيث أن:

(إجمالي الاستخدامات = الاستثمار + الاستهلاك + الصادرات)

(إجمالي الموارد = الناتج المحلي الصافي بالأسعار الثابتة + الواردات).

وفيما يلي حساب الفجوات التضخمية في سورية من عام 2000 حتى عام 2016.

| جدول رقم (1) يوضح الفجوات التضخمية في سورية للفترة (2000 حتى 2016) طبقاً لمعيار فائض الطلب المحلي، بأسعار 2000 الثابتة (بملايين الليرات السورية) * | | | | | | | | | |
|---|-----------------------------------|------------------------------|--------------------------|----------------------------|------------------|------------------|--------------------------------|--------------------------------|-------------------------|
| البيان | ن.م.ص.ب. ع.إ.ب. ث.لعام 2000 | ص.ت.ر. م.ب.ث.لعام 2000 | س.ح.ب. ث.لعام 2000 | س.ن.ش. ب.ث.لعام 2000 | ط.م.ك (4+3+2) | ف.ط.م (1 - 5) | ج.ص.ب. ث.لعام 2000 (س+خ) | ج.و.ب.ث. لعام 2000 (س+خ) | ف.ت. -(7+5) (1+8) |
| السنة | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 | 6 | 7 | 8 | 9 |
| 2000 | 841885 | 150319 | 112244 | 573439 | 836002 | -5883 | 326715 | 263868 | 56964 |
| 2001 | 886098 | 173274 | 579797 | 114439 | 867510 | -18588 | 369068 | 291204 | 59276 |
| 2002 | 936920 | 189954 | 120014 | 605107 | 915075 | -21845 | 401305 | 311028 | 68432 |
| 2003 | 938459 | 223310 | 132385 | 644969 | 1000664 | 62205 | 307712 | 298302 | 71615 |
| 2004 | 1055699 | 246466 | 156136 | 712434 | 1115036 | 59337 | 381123 | 418146 | 22314 |
| 2005 | 1130524 | 277882 | 159140 | 807413 | 1244435 | 113911 | 375413 | 526835 | -37511 |
| 2006 | 1317160 | 297937 | 161558 | 831605 | 1291100 | -26060 | 452612 | 459938 | -33386 |
| 2007 | 1441657 | 273344 | 199622 | 839599 | 1312565 | -129092 | 459003 | 511993 | -182082 |
| 2008 | 1459653 | 257334 | 198610 | 858601 | 1314545 | -145108 | 448622 | 551121 | -247607 |
| 2009 | 1365861 | 286678 | 232996 | 897964 | 1417638 | 51777 | 363474 | 424583 | -9332 |
| 2010 | 1437357 | 325723 | 258067 | 966559 | 1550349 | 112992 | 404140 | 488758 | 28374 |
| 2011 | 1591078 | 368620 | 252341 | 1099954 | 1720915 | 129837 | 213104 | 409602 | -66661 |
| 2012 | 1211350 | 180235 | 235916 | 863606 | 1279757 | 68407 | 69985 | 223132 | -84740 |
| 2013 | 924953 | 203683 | 214182 | 557202 | 975067 | 50114 | 48628 | 181665 | -82923 |
| 2014 | 696980 | 90761 | 269099 | 490923 | 850783 | 153803 | 59307 | 201030 | 12080 |
| 2015 | 632986 | 58172 | 251756 | 559038 | 868966 | 235980 | 40255 | 242804 | 33431 |
| 2016 | 620190 | 57409 | 238266 | 557958 | 853633 | 233443 | 13070 | 226857 | 19656 |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعات الإحصائية السورية للأعوام (2003 ، 2011 ، 2016 ، 2017)، فصل الحسابات القومية.

- * ن.م.ص.ب.ع.إ.ب.ث: الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الثابتة.
- * ص.ت.ر.م.ب.ث: صافي تكوين رأس المال بالأسعار الثابتة.
- * س.ح.ب.ث: الاستهلاك الحكومي بالأسعار الثابتة.
- * س.ن.ش.ب.ث: الاستهلاك النهائي للشعب بالأسعار الثابتة.
- * ط.م.ك: الطلب المحلي الكلي.
- * ف.ط.م: فائض الطلب المحلي.
- * ج.ص.ب.ث (س + خ): إجمالي الصادرات بالأسعار الثابتة (سلع + خدمات).
- * ج.و.ب.ث (س + خ): إجمالي الواردات بالأسعار الثابتة (سلع + خدمات).
- * ف.ت: الفجوة التضخمية.

وفيما يلي جدول يوضح الفجوات التضخمية، ومعدلات نموها السنوية، والأرقام القياسية¹ لتلك الفجوات، باعتبار عام 2000 سنة أساس، ويوضح مقدار التغير الحاصل في الأرقام القياسية لتلك الفجوات.

| جدول رقم (2) يوضح الفجوات التضخمية (بملايين الليرات)، ومعدل نموها السنوي (%)، والأرقام القياسية لها باعتبار عام 2000 سنة الأساس، ومقدار التغير الحاصل في الرقم القياسي للفجوات مقارنةً بسنة الأساس، للفترة (2000 حتى 2016). | | | | |
|---|------------------------------------|-------------------------------|--------------------------|--|
| البيان العام | الفجوات التضخمية (بملايين الليرات) | معدل النمو السنوي للفجوات (%) | الأرقام القياسية للفجوات | التغير الحاصل في الرقم القياسي للفجوات |
| 2000 | 56964 | - | 100 | - |
| 2001 | 59276 | 4.06 | 104.06 | 4.06 |
| 2002 | 68432 | 15.45 | 120.13 | 20.13 |
| 2003 | 71615 | 4.65 | 125.72 | 25.72 |
| 2004 | 22314 | - 68.84 | 39.17 | - 60.83 |
| 2005 | - 37511 | - 268.11 | - 65.85 | - 165.85 |
| 2006 | - 33386 | - 11 | - 58.61 | - 158.61 |
| 2007 | - 182082 | 445.38 | - 319.64 | - 419.64 |
| 2008 | - 247607 | 35.99 | - 434.67 | - 534.67 |
| 2009 | - 9332 | - 96.23 | - 16.38 | - 116.38 |
| 2010 | 28374 | - 404.05 | 49.81 | - 50.19 |
| 2011 | - 66661 | - 334.94 | - 117.02 | - 217.02 |
| 2012 | - 84740 | 27.12 | - 148.76 | - 248.76 |
| 2013 | - 82923 | - 2.14 | - 145.57 | - 245.57 |
| 2014 | 12080 | - 114.57 | 21.21 | - 78.79 |
| 2015 | 33431 | 176.75 | 58.69 | - 41.31 |
| 2016 | 19656 | - 41.20 | 34.51 | - 65.49 |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (1).

نلاحظ من الجدول السابق أن الفجوات التضخمية (وأرقامها القياسية) كانت في ازدياد دائمٍ ومستمرٍ منذ عام 2000 ولغاية عام 2003، حيث انخفضت بدءاً من عام 2004، ولتصبح سالبة منذ عام 2005 ولغاية عام 2009. وبالرغم من زيادتها عام 2010، إلا أنها عاودت الانخفاض وبإشارة سالبة للأعوام 2011 ولغاية 2013، ثم عاودت الازدياد عامي (2014، 2015) ثم انخفضت عام 2016.

¹ الأرقام القياسية هي نوع من النسب الكمية التي تظهر تغير ظاهرة معينة حسب الزمن، نحصل عليها عن طريق قسمة حجم الظاهرة في فترة ما، أو لحظة ما تسمى لحظة أو سنة المقارنة، على حجمها في فترة أو لحظة أخرى، وعادةً ما تكون الفترة السابقة وتسمى لحظة أو سنة الأساس. وحاصل هذه القسمة يُضربُ بمئة. نلاحظ من التعريف أن المستوى العام للأسعار لسنة من السنوات يتحدد بمقارنته مع سنة الأساس، حيث نعطي الرقم القياسي في سنة الأساس القيمة (100) نقطة.

وبالرغم من معاودة الفجوة الازدياد خلال الأعوام الثلاثة التالية (2014 ، 2015 ، 2016) إلا أنها بقيت - كما نلاحظ - أقل مما هي عليه بكثير عام 2010. كما أن معدل النمو السنوي للفجوات التضخمية كان متزايداً خلال جميع أعوام الدراسة، باستثناء أعوام (2011 ، 2013 ، 2014 ، 2016)، حيث كان معدل النمو سالباً. من جانبٍ آخر، لو درسنا التغير الحاصل في نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الصافي، بين عامي 2000 و 2016، وقارناه مع التغير الحاصل في الفجوات التضخمية، نجد ما يلي:

| جدول رقم (3) يوضح عدد سكان سورية (ألف نسمة) والرقم القياسي لعدد السكان، والناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الثابتة لعام 2000 (بملايين الليرات) والرقم القياسي للناتج، ونصيب الفرد الواحد من الناتج، والرقم القياسي لنصيب الفرد الواحد، والأرقام القياسية للفجوات، للفترة (2000 حتى 2016). | | | | | | | |
|--|-----------------------------|--------------------------|----------------------|---------------------------|---------------|------------------------|-----------------|
| الأرقام القياسية للفجوات 4 | نصيب الفرد الواحد من الناتج | | الناتج المحلي الصافي | | عدد السكان | | البيان العام |
| | الرقم القياسي 3 | المبلغ: 2 (بالآلاف)/1 | الرقم القياسي | المبلغ (مليون ل.س.): 2 | الرقم القياسي | العدد (ألف نسمة): 1 | |
| 100 | 100 | 51586 | 100 | 841885 | 100 | 16320 | 2000 |
| 104.06 | 102.73 | 52996 | 105.25 | 886098 | 102.45 | 16720 | 2001 |
| 120.13 | 106.03 | 54695 | 111.29 | 936920 | 104.96 | 17130 | 2002 |
| 125.72 | 103.66 | 53473 | 111.47 | 938459 | 107.54 | 17550 | 2003 |
| 39.17 | 114.19 | 58908 | 125.4 | 1055699 | 109.81 | 17921 | 2004 |
| - 65.85 | 119.96 | 61882 | 134.28 | 1130524 | 111.94 | 18269 | 2005 |
| - 58.61 | 136.42 | 70372 | 156.45 | 1317160 | 114.69 | 18717 | 2006 |
| - 319.64 | 145.77 | 75196 | 171.24 | 1441657 | 117.48 | 19172 | 2007 |
| - 434.67 | 144.04 | 74305 | 173.38 | 1459653 | 120.37 | 19644 | 2008 |
| - 16.38 | 131.56 | 67869 | 162.24 | 1365861 | 123.32 | 20125 | 2009 |
| 49.81 | 135.13 | 69710 | 170.73 | 1437357 | 126.34 | 20619 | 2010 |
| - 117.02 | 125.87 | 64931 | 188.99 | 1591078 | 150.15 | 24504 | 2011 |
| - 148.76 | 93.19 | 48073 | 143.89 | 1211350 | 154.4 | 25198 | 2012 |
| - 145.57 | 69.67 | 35937 | 109.87 | 924953 | 158.31 | 25738 | 2013 |
| 21.21 | 94.49 | 48743 | 82.79 | 696980 | 87.62 | 14299 | 2014 |
| 58.69 | 81.85 | 42221 | 75.19 | 632986 | 91.86 | 14992 | 2015 |
| 34.51 | 89.84 | 46345 | 73.67 | 620190 | 81.65 | 13325 | 2016 |

المصدر: عدد السكان: المجموعات الإحصائية السورية، فصل السكان والمؤشرات الديموغرافية. باقي الأعمدة: إعداد الباحث بالاعتماد على الجدولين (1 ، 2).

نلاحظ من الجدول أن الرقم القياسي لعدد السكان كان في حالة ازدياد دائم خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2013، إلا أنه انخفض أعوام (2014 ، 2015 ، 2016) بسبب الحرب العدوانية على سورية، وما رافقها من هجرة خارجية كبيرة.

أما الرقم القياسي للناتج المحلي الصافي فقد كان في ازدياد دائم من عام 2000 ولغاية 2008، انخفض عام 2009، ثم ازداد عامي (2010 ، 2011)، لكنه ما لبث أن عاود الانخفاض المستمر منذ عام 2012، ولبيلغ (73.67) عام 2016.

أما بالنسبة للرقم القياسي لنصيب الفرد الواحد من الناتج فكان يزداد تارةً وينخفض تارةً أخرى منذ عام 2000 ولغاية عام 2010، ثم لوحظ انخفاضه المستمر ليلبغ (89.84) عام 2016.

وبالنسبة للأرقام القياسية للفجوات التضخمية فقد كانت شديدة التغير، تارةً بالازدياد وتارةً بالانخفاض، وفي أعوام كثيرة كانت بإشارة سالبة.

لندرس الآن العلاقة الارتباطية بين الفجوات التضخمية كمتغير مستقل (X)، ونصيب الفرد الواحد من الناتج كمتغير تابع (Y)، في سورية خلال الفترة الممتدة من عام 2000 حتى عام 2016. في البداية نقول إن قيمة معامل الارتباط البسيط (البيرسوني) التي تُعبّر عن متانة العلاقة بين متغير مستقل، وبين متغير تابع، تُعطى بالقانون التالي:

$$R_{xy} = \frac{\sum_{i=1}^n (x_i - \bar{x})(y_i - \bar{y})}{n \cdot \sigma_x \cdot \sigma_y}$$

حيث أن n: عدد السنوات - وأن \bar{x} متوسط x، \bar{y} متوسط y

σ_x : الانحراف المعياري لـ x - σ_y : الانحراف المعياري لـ y

وكما هو معروف، كلما كانت قيمة معامل الارتباط بالقيمة المطلقة قريبة من الواحد الصحيح، كانت العلاقة بين المتغيرات المدروسة متينة جداً. وهنا نُميز بين عدة حالات هي:

1. عندما تكون قيمة $|R_{xy}| \geq 0.90$ فإن العلاقة تكون متينة جداً.

2. عندما تكون قيمة $0.80 \leq |R_{xy}| < 0.90$ فإن العلاقة تكون متينة فقط.

3. عندما تكون قيمة $0.70 \leq |R_{xy}| < 0.80$ فالارتباط مقبول.

4. عندما تكون قيمة $|R_{xy}| < 0.70$ فالارتباط ضعيف.

من الجدولين السابقين (2 ، 3) نقوم بوضع الجدول التالي رقم (4)، ليبين لنا المتغير المستقل X (الفجوات التضخمية)، والمتغير التابع Y (نصيب الفرد الواحد من الناتج).

| جدول رقم (4) يوضح الفجوات التضخمية (بملايين الليرات) كمتغير مستقل X، والأرقام القياسية للفجوات، ونصيب الفرد الواحد من الناتج (بالولف الليرات) كمتغير تابع Y، والأرقام القياسية لنصيب الفرد الواحد من الناتج، للفترة (2000 ولغاية 2016) | | | | | | | | | | | | | | | | | |
|--|-------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|-------|-------|-------|
| عام | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
| المتغير المستقل X | 56964 | 59276 | 68432 | 71615 | 22314 | 37511 | 33386 | 182082 | 247607 | - 9332 | 28374 | 66661 | 84740 | 82923 | 12080 | 33431 | 19656 |
| الأرقام القياسية للفجوات | 100 | 104.06 | 120.13 | 125.72 | 39.17 | - | - | 319.64 | 434.67 | 16.38 | 49.81 | 117.02 | 148.76 | 145.57 | 21.21 | 58.69 | 34.51 |
| المتغير التابع Y | 51586 | 52996 | 54695 | 53473 | 58908 | 61882 | 70372 | 75196 | 74305 | 67869 | 69710 | 64931 | 48073 | 35937 | 48743 | 42221 | 46345 |
| الأرقام القياسية لنصيب الفرد | 100 | 102.73 | 106.03 | 103.66 | 114.19 | 119.96 | 136.42 | 145.77 | 144.04 | 131.56 | 135.13 | 125.87 | 93.19 | 69.67 | 94.49 | 81.85 | 89.84 |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجدولين (2 ، 3).

نلاحظ من الجدول السابق، أن تغير الفجوات التضخمية وأرقامها القياسية، بالازدياد أو الانخفاض، لم يكن يرافقه تغير مماثل في نصيب الفرد الواحد من الناتج وأرقامه القياسية، لا بل أنه يُلاحظ خلال الأعوام 2005 حتى 2009، والأعوام 2011 حتى 2013، أن الفجوات التضخمية وأرقامها القياسية كانت سالبة الإشارة، بينما كان نصيب الفرد

الواحد من الناتج وأرقامه القياسية بإشارة موجبة. وبالتالي يمكن القول إنه لم يكن لتغير الفجوات التضخمية أي تأثير على تغير نصيب الفرد من الناتج.

وللتأكد من صحة كلامنا سنقوم بوضع الفرضيات الإحصائية واختبارها.

فرضيات البحث واختبارها: يمكن أن نضع فرضيات البحث على الشكل التالي:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة بين الفجوات التضخمية (X)، ونصيب الفرد الواحد من الناتج (Y)، في سورية، خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2016، وتُعبّر عن ذلك بوضع هذه الفرضية كما يلي:

$$H_0: R_{xy} = 0$$

الفرضية الثانية: توجد علاقة بين الفجوات التضخمية (X)، ونصيب الفرد الواحد من الناتج (Y)، في سورية، خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2016، وتُعبّر عن ذلك بوضع هذه الفرضية كما يلي:

$$H_1: R_{xy} \neq 0$$

ولاختبار فرضيات البحث نحسب معامل الارتباط (R_{xy}) بين (X ، Y) خلال الفترة المدروسة. وبالحساب نجده يساوي (مباشرةً من الكمبيوتر، باستخدام البرنامج EXCEL):

$$R_{xy} = -0.45 = |0.45|$$

بما أن القيمة المطلقة لمعامل الارتباط تساوي | 0.45 | فهذا يعني أن الارتباط ضعيف، وأن تراجع نصيب الفرد من الناتج لم يكن ناجماً عن الفجوات التضخمية.

اختبار معنوية قيمة معامل الارتباط: كي يتسنى لنا قبول إحدى الفرضيتين، سوف نقوم باختبار معنوية قيمة معامل الارتباط كما يلي:

$$\tilde{t} = \frac{|r| \cdot \sqrt{n-2}}{\sqrt{1-r^2}} = \frac{|0.45| \cdot \sqrt{16-2}}{\sqrt{1-(-0.45)^2}} \Rightarrow \tilde{t} = 2.110$$

وكما هو معروف، كي نقبل فرضية العدم يجب أن تكون قيمة t / المحسوبة هنا، أصغر من قيمة t / الجدولية في جدول توزيع ستوديننت. وبمقارنة قيمة t / المحسوبة هنا والتي تساوي (2.110)، مع قيمة t / الجدولية المأخوذة من جدول توزيع ستوديننت المقابلة لـ (n-2= 14) درجات حرية، ومستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، والتي تساوي (2.145)، نجد أن t / المحسوبة أصغر من t / الجدولية، لذلك نقبل فرضية العدم (H_0) القائلة إنه لا توجد علاقة بين الفجوات التضخمية (X)، ونصيب الفرد الواحد من الناتج (Y)، في سورية، خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2016، ونرفض بالتالي الفرضية البديلة (H_1) القائلة إنه توجد علاقة بين الفجوات التضخمية (X)، ونصيب الفرد الواحد من الناتج (Y)، في سورية، خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2016.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- أ- التضخم ظاهرة طبيعية عندما يكون بمعدلات منخفضة، وعلى مدار فترات زمنية طويلة.
- ب- كان معامل الارتباط بين المتغيرين المدروسين ضعيفاً، حيث بلغ | 0.45 |.

- ت- لا يوجد أي ارتباط بين تغيرات الفجوات التضخمية، وتغيرات نصيب الفرد الواحد من الناتج.
ث- انخفاض نصيب الفرد الواحد من الناتج في سورية خلال الفترة المدروسة لم يكن بسبب الفجوات التضخمية.

التوصيات:

1. رفع سوية الإنتاجية المحلية في المنشآت الاقتصادية (عامة وخاصة ومشاركة)، وزيادة تلك المنشآت من قدرتها التنافسية، ويتحقق ذلك من خلال اتباع عدة أساليب منها: - اتباع أساليب إدارية وإنتاجية أكثر تطوراً. - الاطلاع على أحدث ما تمّ التوصل إليه من علوم ومعارف في مجالات عملها، والاستفادة منها ومحاولة تطبيقها. - المشاركة في المعارض والمؤتمرات ذات الصلة بأنشطتها. - رفع الكفاءة الإنتاجية من خلال تعظيم مخرجاتها والحد من مدخلاتها غير الضرورية. - التحديث والتطوير الإداري المستمرين ... الخ حيث لوحظ تراجع مؤشر التنافسية لسورية. فقد أشار أحد الاقتصاديين (نصر، 2011، ص 9) أن سورية تراجعت على مؤشر التنافسية العالمي من ترتيب 78 عام 2008 (من أصل 134 دولة) إلى ترتيب 97 عام 2010² (من أصل 139 دولة).
2. تقديم كافة المحفزات اللازمة للاستثمار الذي يعتبر أهم الأنشطة الاقتصادية على الإطلاق، وذلك على اعتبار أنه من أكثر عوامل النمو الاقتصادي أهميةً وتشغياً لليد العاملة. فالأموال بحد ذاتها لا تقضي على الفقر، ولا تخلق فرص عمل، ولا تؤمن حاجات الأفراد، ولا تحقق نمواً اقتصادياً، إنما استثمار تلك الأموال. والاستثمار ليس مجرد توظيف لرؤوس الأموال بهدف الحصول على الأرباح، وإنما مشروعٌ تنمويٌ يحتاج إلى الرعاية والاهتمام، وذلك بتوفير المناخ الملائم له، والمناخ الملائم ليس مجرد قانون يصدر لتشجيع الاستثمار، وليس مجرد مجموعة من الإعفاءات والحوافز، وإنما هو كلُّ متكامل من المحفزات والشروط والمقومات الاقتصادية التي تعطي بالنتيجة أرضية يمكن أن يُقام عليها مشروع تنموي حقيقي. ويمكن أن تشمل أهم تلك المحفزات الواجب تقديمها بالآتي: - تبسيط الإجراءات الإدارية الأولية اللازمة، من تراخيص وما شابه ذلك. - تطوير النظام المصرفي. - إنشاء جهة مركزية للتعامل معها عوضاً عن تعدد الجهات الوصائية والرقابية. - العمل المستمر على تطوير وتحديث النظام الضريبي. - تقديم تسهيلات مالية ونقدية أكبر للمستثمرين في المناطق النائية، وللذين يستثمرون في مجالات وأنشطة أكثر خطورة، أو ذات فترة تقريخ أطول ... الخ.
3. ترشيد الإنفاق، واتباع أساليب إدارية تُقلّل النفقات غير الضرورية، ومحاربة الفساد والرشوة. فالرشوة ليست مجرد إعطاء مبلغ من المال من أجل الحصول على خدمة غير مشروعة، أو أنها مجرد مبلغ من المال يُعطى لبعض موظفي الإدارة العامة في سبيل إنجاز أعمال مشروعة على نحو سريع، بل إنها تؤلّف في الحقيقة نظاماً مضاداً لقيم التنمية ومناخها السليم. فهي جزء عظيم مما يُسمى (بالاقتصاد السري) الذي يعجّ . بالإضافة إلى الرشوة . بعمليات التهريب والاختلاس وسرقة المال العام والسمسرة والعمولات غير المشروعة ... الخ، كما يمكن النظر إلى الرشوة على أنها الوجه القبيح للفساد الإداري في الدولة التي تظهر فيها. وبالنسبة للفساد، فكما هو معروف له أثر بالغ السوء على الاقتصاد الوطني، فقد بيّن أحد الباحثين (شبانة، 2016، ص 270) أن سورية حصلت على المرتبة (103 / 142) سنة 2010/2011 في مؤشر هدر الأموال العامة بسبب الفساد. وللتدليل على أهمية محاربة الفساد نشير إلى أن استطلاعاً للرأي (راجع ما يلي: خضور، 1999، ص 42 حتى 44) أجراه البنك الدولي شمل (3600) شركة متعددة

² أخذت العام 2010 وليس عام 2016 بسبب الحرب العدوانية على سورية، حيث تكون الظروف أثناء الحروب غير مناسبة للاعتماد عليها في التقييم والمقارنة.

الجنسيات وغطى (69) دولة أن الفساد يعد العائق الأول للاستثمار في كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية، والعائق الثاني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والعائق الخامس في الدول الصناعية. هذا وتبيّن أبحاث معهد البنك الدولي أن البلدان التي تكافح الفساد وتُحسّن سيادة القانون فيها، يمكنها أن تزيد دخولها الوطنية على المدى الطويل بحوالي (4) أضعاف، وأن بلداً يبلغ فيه نصيب الفرد من الدخل (2000) دولار يمكنه إذا جابه الفساد وعمل على تحسين الإدارة العامة وسيادة القانون فيه أن يتوقع زيادة نصيب الفرد من الدخل فيه إلى (8000) دولار على المدى الطويل.

4. الابتعاد عن التوسع في إصدار نقود جديدة، أو ما يُعرّف بالتمويل التضخمي، لما لذلك من أثر سيء على الدخل الحقيقي للفرد. فمعظم الاقتصاديين (زكي، 1992، ص 109) يرون أن هناك ثمة علاقة وثيقة بين العجز الذي يحدث في الموازنات العامة بالدول المتخلفة، وبين الزيادة التي تطرأ على عرض النقود في المجتمع.

5. إصلاح النظام الضريبي، وإعادة النظر بالإعفاءات الضريبية وخلق مطارح ضريبية، بشكل يُؤخّذ فيه بعين الاعتبار أثر الضريبة على العمل والاستثمار والادخار وحوافز الإنتاج وتوزيع المداخل، مع مراعاة العدالة الضريبية، وبما يؤدي بالتدرّج إلى زيادة إيرادات الموازنة وتحسين متوسط دخل الفرد.

6. استخدام الضرائب كأداة مساعدة في تحقيق الاستقرار السعري، مع الأخذ بعين الاعتبار فئات الدخل التي تتحمل الضريبة، وكذلك أصحاب الدخل أو الفئات المستفيدة من الإنفاق العام لحصيلة هذه الضرائب (للتفصيل راجع ما يلي: السيوفي، 2008، ص 85، 86). وتشير الإحصاءات الدولية أن أكثر البلدان النامية اجتذاباً لرؤوس الأموال هي التي تتمتع بقدر كبير من الاستقرار النقدي والمالي (زكي، 2000، ص 119).

7. تطبيق سياسة أجرية تستهدف ضبط معدلات الزيادة في الأجور طبقاً للزيادة في معدلات إنتاجية العمل.

المراجع:

1. العمار، رضوان وليد. *النقود والمصارف، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية، 1995، 338.*
2. الحجار، بسام. رزق، عبد الله. *مبادئ الاقتصاد الكلي، عطية للنشر، لبنان، 1999، 295.*
3. السيوفي، قحطان. *السياسة المالية في سورية (أدواتها ودورها الاقتصادي)*، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، سورية، 2008، 303.
4. زكي، رمزي. *الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث*، سينا للنشر، القاهرة، مصر، 1992، 279.
5. زكي، رمزي. *انفجار العجز: علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانتكاشي والمنهج التنموي*، دار المدى للنشر، دمشق، سورية، 2000، 201.
6. سامويلسون. *علم الاقتصاد*، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط 1، 2006، 816.

7. هرmez، نور الدين. *اقتصاد/2/*، جامعة تشرين، مركز التعليم المفتوح، اللاذقية، سورية، 2008، 478.

الأبحاث:

1. شبانة، نادية العلمي. بحث بعنوان (*دراسة تحليلية لتنافسية الاقتصاد السوري*)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (38)، العدد (4)، 2016، اللاذقية، سورية، 259 حتى 274.

الدراسات:

2. خضور، رسلان. دراسة بعنوان (*الآثار الاقتصادية لظاهرة الفساد الإداري*)، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية عشرة، دمشق، سورية، 23 شباط 1999، 42 حتى 44.

3. نصر، ربيع. دراسة بعنوان (*الفقر في سورية: مفاهيم بديلة*)، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة والعشرون حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، سورية، من 2011/1/25 ولغاية 2011/6/28، 27.

الدوريات:

1. المجموعات الإحصائية السورية للأعوام (2003 ، 2011 ، 2016 ، 2017) . المكتب المركزي للإحصاء . دمشق . سورية.